﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ٤٣ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٤٤﴾ [الزمر: 43 - 44]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

مَن يملكُ تصريفَ الأنفس في موتها ومنامِها حقيقٌ بأن لا يُشْرَك به شيءٌ

لمّا ذكر اللّه سبحانه في الآية السّابقه انفرادَه تعالى بالتّصرّف في حياة الخلْق وموتِهم ومنامِهم، وأنّهم خاضعون له، فيمسكُ الأنفسَ أو يعيدُها وفق مشيئتِه، وكان ذلك إشهادًا صريحًا على قدرته المُطلقةِ وألوهيّته المُستحقّة، أخبر هنا في هذه الآية عمّا يقابلُ هذا ويناقضُه، من بطلان عبوديّةِ غيره، واتّخاذِ مَن لا يملكُ شيئًا شفعاءَ من دونه، فقابَل في هذه الآية مع التي قبْلَها بين مَن يملك التّصرّفَ في كلّ شيءٍ، وضلّوا عن عبادته، مع ما لا يملكُ شيئًا، وقد عبدوه! فبعدَ أن تقرّر أنّه لا يقومُ شيءٌ مقامَه سبحانه، ولا يكونُ شيءٌ إلّا بإذنه، ولا يقربُ أحدٌ منَ القدرة على شيء من فعله، فكيف بالقربِ من رتبته فضلاً عن مماثلته، عادلَه بقوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شُفَعَآءَۚ﴾: جمعُ شفيع. وأصلُ (شفع) يدلّ على مقارنة الشّيئَيْن[2]، والشّفيعُ هو مَن يتوسّط للآخرين لقضاء حاجةٍ أو دفعِ ضرر[3]. وسُمّي بذلك: لأنّه يأتي مُقارنًا لِمَنْ يشفعُ له ثانيًا معه، مُلتمِسًا مَطلبَه ومُعينًا له[4]. والشَّفْعُ: ضمُّ الشّيء إلى مثله. والشَّفاعَةُ: الانضمامُ إلى آخرَ ناصرًا له وسائلًا عنه، وأكثرُ ما

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 16/ 520 - 521.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شفع).
(3) ابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 310.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شفع).

يستعملُ في انضمامِ من هو أعلى حُرمةً ومرتبةً إلى من هو أدنى[1].
ومعنى ﴿شُفَعَآءَ﴾ في الآية: وسطاءُ من آلهتهم بينهم وبين الله يرتجون نصرتَهم ويكونون لهم عِزًّا[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

حقيقةُ الشّفاعة في ميزان التّوحيد، ونقضُ أوهام المشركين فيها

الآيتان الكريمتان تتحدّثان عن قضيّة الشّفاعة في العقيدة، وتنفيان الشّفاعةَ التي يتّخذُها المشركون من دون الله، مع تقرير أنّ الشّفاعة جميعَها ملكٌ لله وحده. فهنا يوبِّخُ الله المشركين الذين اتّخذوا من دون الله وسطاءَ وشفعاءَ، سواء كانوا أصنامًا أو بشرًا، ظنًّا منهم أنّهم يستطيعون التّوسّطَ لهم عند الله، ويأمرُ نبيّه ﷺ أن يستنكِر عليهم قائلًا: ﴿قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾: تساؤلٌ استنكاريٌّ؛ أيْ: كيف يطلبون الشّفاعةَ من مخلوقاتٍ لا تملكُ شيئًا، ولا تعقلُ لِتُدرك طلباتِهم أو حاجاتِهم؟! ثمّ يردُّ الله عليهم آمِرًا نبيَّه أن يقول لهم: إنّ الشّفاعة كلّها مِلكٌ له وحده، فلا يشفعُ أحدٌ عنده إلّا بإذنه وبما يرضى، ذلك أنّ الله له ملكُ السّموات والأرض، فثبت له سبحانه بهذا المُلْك السّيادةُ المُطلقةُ على كلّ شيء، فلا يمكنُ أن تكون الشّفاعة إلّا في إطار إرادته. ثمّ يُذكّرُهم بالرّجوع إليه يومَ القيامة، حيث لا ينفع شفيعٌ إلّا مَن أذِن اللّهُ له، فليُخلِصوا العبوديّةَ لله وحده، ولْيتنزّهوا قبل ذلك اليوم من أدران الشّركِ، وعلائقِ الوسائط والشُّفعاء[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ الفَصْلِ في الآية:

مزاعمُ المشركين شنيعةٌ وأوهامُهم في الاعتقاد فظيعةٌ

جملةُ ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ استئنافيّةٌ منقطعةٌ عمّا

(1) الراغب، المفردات: (شفع).
(2) ابن أبي زمنين، تفسير ابن أبي زمنين: 4/ 114، وابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 310.
(3) ابن عطية، المُحرَّر الوجيز: 4/ 534، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 456، والنسفي، مدارك التنزيل: 3/ 184.

قبْلها؛ لانقطاع ﴿أَمِ﴾ وإضرابها عن مضمون السّياق قبْلها[1]، وعليه: فالجملةُ ابتدائيّةٌ؛ للإضراب الانتقاليّ - انتقالًا من تشنيع إشراكِهم إلى إبطال معاذيرِهم في شِركهم، ذلك أنّهم تأوّلوا إشراكَهم واعتذروا عنه بدعواهُم: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: 3] كما حُكي عنهم في أوّل هذه السّورة، فلمّا اسْتوفيتِ الحُججُ على إبطال الشّرك؛ أقبل هنا على إبطال تأويلِهم منه ومعذرتِهم[2].

معنى: ﴿أَمِ﴾، وفائدةُ الإتيان بها:

الإضرابُ انتقالٌ بين متباينَيْن فيفيدُ انقطاعًا

الفرقُ بين (أم) المنقطعةِ، و(أم) المتّصلةِ: أنّ المنقطعة يُرادُ بها الاستدراكُ، والانتقالُ، والتّفريقُ والإضرابُ، وتصحيحُ المعنى، ولذلك كانت بمعنى (بل) والهمزةِ، فـ(بل)؛ للإضراب عمّا قبلها، والهمزة؛ للاستفهام عمّا بعدها. و(أم) المتّصلةُ: يُراد بها التّخييرُ بين شيئَيْن، وتعيينُ أحدِهما منَ الآخر[3].

و﴿أَمِ﴾ في مطلع الآية مُنقطعةٌ بمعنى: (بل) للإضراب، وهمزةُ الاستفهام للتّقرير والإنكار والتّوبيخ، والتّقدير: (بل أتَّخذوا؟!)، وهمزةُ الوصل محذوفةٌ، وهمزةُ القطع هي الاستفهاميّة[4]. ويجوز أن تكون متّصِلةً معطوفةً على جملة محذوفةٍ تقديرُها: (أجعلوا للّه شركاء أم اتخذوا من دونه شفعاء؟)[5]، أوِ التّقدير: (هل اقتنعوا بأنّ اللّه يملك كلَّ شيءٍ فلا شريك له ولا شفيع؟ أم اتّخذوا من دون اللّه شفعاء)[6]، فما بعدَ (أم) المتّصلةِ هو المُعادِل الموازي لِما قبْلها في طرحه للاستفهام، فهو جزءٌ منَ الطّرفين المُرادِ تعيينُ أحدهما واختيارُه.

(1) المظهري، التفسير المظهري: 8/ 219.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 26.
(3) السامرائي، معاني النحو: 3/ 247.
(4) القونوي، حاشية القونوي: 16/ 539.
(5) المظهري، التفسير المظهري: 8/ 219.
(6) البقاعي، نظم الدّرر: 16/ 521.

نكتةُ إيثارِ ﴿أَم﴾ على (بل):

اتّخاذُ المشركين الأصنامَ شفعاءَ من دون الله مبنيٌّ على الهوى والظّنّ، لا على العلم والسّلطان

وإذا كانت ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾ منقطعةً للإضراب بمعنى: (بل)، فالفرق بين قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾، وبين أن يُقال: (بل اتّخذوا)، أنّ ما بعد (بل) ميقونٌ، وما بعد (أم) مظنونٌ[1]، وهنا في الآية جاء بعد ﴿أَمِ﴾ اتّخاذُ الشّفعاء: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾، واستعمل مع هذا ﴿أَمِ﴾؛ لأنّ اتّخاذهم الأصنامَ شفعاءَ من دون الله - مبنيٌّ على الهَوى والظّنّ، لا على العلم والسّلطان، كما قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: 23]، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: 28]، فلمّا كان ذلك متمحِّضًا في الظنّ وعدمِ الأحقيّة، لا جرمَ عبّر بـ﴿أَمِ﴾، دون (بل).

دلالةُ الاستفهامِ المُقدَّرِ في: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾:

الاستفهامُ المُقدّرُ[2] في: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾، على معنى: (بل آتّخَذوا؟!)؛ للتّقرير وتسجيلِ اتّخاذهم عليهم، كأنّه قيل: (قدِ اتخذوا)[3]، مع الإنكار والتّوبيخ[4].

دلالةُ التّعبير بـ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ صيغةً:

القصدُ إلى الشّرك والجهد فيه وجهٌ لانحراف يستحقّ التّوبيخَ

التّعبيرُ بصيغة (افتعل) في قوله: ﴿ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ يدلّ على تعبهم ونصبِهم في الباطل، فـ(اتّخذ - افتعل) من (الاتّخاذ - الافتعال) يدلُّ على القصد، والجهدِ، والإصرارِ في اتّخاذ الشّفعاء من دون الله. وهذا يُظهر مدى انحرافِ المشركين، ويُبرز استحقاقهم للتوبيخ الإلهي على تصرّفهم الباطل، فاختيار صيغة الافتعال يُبرز الإصرار والتكلّف، فيشير إلى أنّ اتخاذهم

(1) السامرائي، معاني النحو: 3/ 247.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 264.
(3) ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز: 4/ 114.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 534.

هذا ليس مُجرّد خطأٍ عارضٍ؛ بل شِركًا مبنيًّا على تصميمٍ واعٍ[1]. ومجموع هذه الدلالات يتلخّص في أنّ ذروة الضّلال هي الاختيارُ المتعمّدُ للشّرك بعناء وإصرارٍ.

الإشارةُ إلى الكُلفة والمبالغة؛ فصيغةُ (افتعل) تفيد - غالبًا - وجودَ كُلفةٍ أو جُهْدٍ في الفعل، ممّا يعني أنّ هؤلاء لم يكتفوا باتّباعِ غيرِ اللّه عفويًّا، بل بذلوا جهدًا واتّخذوا قرارًا متعمَّدًا في إقامة الشّفعاء بينهم وبين اللّه مع وضوح الدّلائل[2]. وهذا يُبرزُ مدى ضلالِهم؛ إذ بذلوا الجهدَ في اتّخاذ ما لا ينفعُهم بل يضرّهم باختيارهم الشّخصيّ المكرور والمتعمَّد؛ فصيغةُ الافتعال تشير أيضًا إلى اختيارٍ قائمٍ على إرادةٍ ذاتيّة. وهذا يعني أنّهم أصرّوا على اتّخاذ الشّفعاءِ رغم وضوحِ بطلانِ فِعلهم، ممّا يعكسُ تعمّدَهم في الإشراك باللّه.

حضورُ معنى الإلصاق والتّصنّع: فصيغةُ (افتعل) قد تفيدُ التّصنّع أوِ الإلصاق. فـ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ تعني أنّهم نسبوا وألصقوا بأصنامهم وأوليائِهم صفاتٍ لا يملكونَها، مثل الشّفاعة، وجعلوهم في مقام لا يستحقّونه.

مِنَ الضّلال اصطناعُ المكانة الزّائفة الباطلة للأصنام

دلالةُ المُضي في الفعل ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾:

صيغةُ الماضي ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ لا تعني فقط أنَّ هذا الفعلَ وقع وتحقّق في الماضي، بل للدّلالةِ - أيضًا - على أنّ ذلك الفعلَ كان مستمِرًّا بوصفه عادةً، أي: أنّ اتّخاذهم للشّفعاء ليس لحظةً عابرة؛ بل هو منهجٌ متكرِّرٌ في حياتهم.

اتّخاذُ المشركين للشّفعاء ليس لحظةً عابرة، بل هو منهجٌ متكرّرٌ في حياتهم

بلاغةُ الكنايةِ في التّعبير بصيغة: ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾:

التّعبير بـ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ على هذا البناء كنايةٌ عن توبيخٍ إلهيٍّ ضمنيٍّ؛ لأنّ الفعل فيه تحميلُ مسؤوليةٍ واضحةٍ على المشركين، بتحرّيهم ما

ثبوتُ مسؤوليّةِ المشركين في تصرّفهم الباطل

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 521.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 521.

هو واضحُ البطلان، وهذا يجترُّ عليهم تضعيفَ إثْمِهم، والتّنبيهَ على فساد اعتقادِهم، وعجْزِ شفعائهم.

معنى ﴿مِن﴾ في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾:

مَن تولّى غيرَ الله كُتِبتْ عليه الوضاعةُ والدّونيّةُ

﴿مِن﴾ في قوله: ﴿ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ ابتدائيّةٌ، أي: ابتدؤوا اتّخاذَ الشّفعاء من جهةٍ سوى الله، و﴿مِن﴾ الابتدائيّة - هنا - أخصُّ في المعنى مِنْ أن يقول: (اتّخذوا دون الله)؛ لأنّه يُعيّن مبدأ الاتّخاذ، وتعيينُ المبدأ يفيدُ القُرب وعدمَ الفاصل؛ أي: اتّخاذٌ ناشئٌ منَ الجهة القريبة الدّانيةِ التي تلي اللّهَ في الرّتبة والمقام، فـ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يدلّ على اعتقادهم ومسلكِهم، في أنّهم كانوا يتّخذون هذه المعبوداتِ لِتقرّبَهم إلى الله زُلفى، فهم يتّخذونها من دونه، أي: بعده مباشرةً، أو تدلّ على القرب الرُّتبي بمعنى أنّهم جعلوها في منزلةٍ قريبةٍ منَ الله في استحقاق العبادة، ولكنْ مع ذلك هي دونَه في الحقيقة ولا تُساويه أبدًا، ولو قال: (اتّخذوا دون الله) لاحتمل الاتساعَ وعدمَ القُرب الرُّتبي، وهذا القربُ الرُّتبي هو كما بين الوسائلِ والغايات، فالوسيلةُ دونَ الغاية؛ لكنّها تقتربُ منها وتنشأُ قبل رُتبتِها. ويصحُّ أن تكون ﴿مِن﴾ صلةً زيدت؛ لتأكيدِ وضاعةِ اتّخاذهم. ويصحُّ أن تكون البيانيّةَ: توضّحُ مَن همُ الشّفعاء الذين اتّخذوهم، أي: أنّهم اتّخذوا من بين المخلوقات شفعاءَ، فـ﴿مِن﴾ هنا تبيّن المأخوذُ من دون الله.

نكتةُ التّعبيرِ بالدّونيّة:

العزّةُ لله جميعًا، فلا ينالُها إلّا أهلُ الإخلاص

التّعبيرُ بقوله: ﴿مِن دُونِ﴾؛ للدّلالة على دُنوّ المكانة لأوليائِهم، وتفاوُتِ الحال بينهم وبين الله، وهو يُشعِرُ بنفي التّساوي بين معبوداتِهم الباطلة وبين الله سبحانه، فـ﴿دُونِ﴾ - هنا - اسمٌ بمعنى (غير) يدلّ على أدنى مكانٍ منَ الشّيء، وتفيدُ التّقصيرَ

عنِ الغاية المكانيّةِ الحسيّة والمعنويّة[1]، فأُتيَ به - هنا - للدّلالة على نزولِ ما عَبَدوه في الرُّتبةِ والمقامِ عن مقام العليّ الكبير، وأمّا (غير) فهي غيرُ مناسبةٍ لسياق الآية؛ لإبهام مفهومِها المرادِ منها، فهي لا تتعرّف بالإضافة، والمفهومُ المُرادُ في الآية مُتعيِّنٌ غيرُ مُبهم، وهي المعبوداتُ الباطلة، أو شفعاءُ مُحدَّدون، بخلاف قوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 3]، وقولِه: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا﴾ [الأنعام: 14]، ولم يَقُلْ: (من دون)، لأنّ المُراد بحُكم الغيريّة - في آيتَي الأنعام وفاطر - مُطلقُ ما سوى الله تعالى، فهو غيرُ مُتعيّن؛ فيشملُ أيَّ وليٍّ مهما كان، وأيَّ خالقٍ سواه سبحانه على جهة الافتراضِ والتّحدّي[2].

فائدةُ تقديمِ شبه الجملة: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾:

قدّم شبهُ الجملة ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، ولم يَقُلْ: (اتّخذوا شفعاءَ من دون الله)؛ لتحريم أصلِ الاتّخاذ من دون الله، فلا ينبغي أن يقع اتّخاذٌ دونه في أيِّ شيء، في الشّفعاء أو في غيرهم.

نكتةُ عدمِ إسقاطِ الجارّ:

كلُّ الرُّتَبِ بعد اللهِ وفي غير سبيله دُون!

لم يَقُلْ في السّياق الكريم: (اتّخذوا دون الله) بإسقاط الجارّ ﴿مِن﴾؛ لتقليل عددِ الرُّتَب تحت رُتبته ﷻ، فرُتَبُ الموجودات تحت رُتبته لا تُحصى ولا تكادُ تنحصر، وفي هذه الرُّتب ما لا يصلحُ شفيعًا؛ لحقارته وعدمِ اعتقادهم فيه، وإنّما المقصودُ تلك الرُّتَبُ التي توهَّموا لها استحقاقًا في الشّفاعة والعبوديّة، وليس المقصودُ إدخالَ كلِّ شيءٍ سوى الله سبحانه، فأدخل الجارَّ ﴿مِن﴾؛ ليدلّ على ما يصلحُ من تلك الرّتَب للاتّخاذ المذكور بحسب اعتقادِهم، وأمّا ما تحت ذلك، فهو ممّا لا يُؤبَه له؛ لحقارته[3].

(1) الشمسان، أحكام (دون) ودلالاتها السياقيّة، مجلة الحركة، العدد الثاني: 18/ 223.
(2) الراغب، المُفردات: (دون)، وابن عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: 2/ 205، و 9/ 674.
(3) البقاعي، نظم الدُّرر: 14/ 441.

توجيهُ حذفِ المُضاف:

لا يشفعُ الله تعالى إلّا لِمَن أذِن له ممّن أرضاه

ويصحُّ أن يجري الكلامُ على حذف مضافٍ، في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، والتّقديرُ: (من دون إذْنِ الله أو رضاه؛ لأنّه سبحانه لا يشفعُ عنده إلّا مَن أذِن له الله ممّن أرضاه، ومثلُ هذه الجمادات الخسيسةِ ليست مرضيّةً ولا مأذونًا لها)[1]. و﴿دُونِ﴾ على حذف المُضافِ أفادت معنى (غير)، لا بمعنى (دون) الرُّتبة.

دلالةُ تنكير: ﴿شُفَعَآءَ﴾:

من وجوه كمالِ الخالق سبحانه انفرادُه بالنّفع والضّرّ

تنكيرُ ﴿شُفَعَآءَ﴾ في قوله: ﴿ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾، للتّعميم في الأنواع، فالشّفعاءُ ليسوا نوعًا واحدًا، أي: شفعاءُ في العبادة، أو في الاستعانة، أو في التّعلّق، فالتّعميم يدخلُ فيه الشّرك الأكبر دخولًا أوليًّا، ويلتحِقُ به الشّركُ الخفيُّ في التّعلّق والرّياء والتّعويلِ على النّاس في حصول الخير ودفْع الشّرّ، والانشغالِ بهم حتّى تَنْحَجِب النّفْسُ عن مُلاحظةِ كمالِ الخالق سبحانه في انفراده بالنّفع والضّرّ.

نكتةُ تنكير ﴿شُفَعَآءَ﴾، وجمعِها:

لا قيمةَ للمعبود من دون الله تعالى طمعًا في شفاعتِه

جاءت كلمةُ ﴿شُفَعَآءَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ بصيغة الجمعِ المنكّر (غيرِ المعرّف)، والتّنكيرُ - هنا - يفيدُ التّقليل والتّحقير[2]. أي: إنّ هؤلاء الذين اتّخذوهم شفعاءَ ليسوا ذوي شأنٍ أو قدرٍ حقيقيٍّ، بل هم مُجرّدُ أوهامٍ لا تملك شفاعةً نافعةً، ولا قيمةً تُعتَبَرُ.

كلُّ شفيعٍ يُعبدُ من دون الله زائفٌ

والتّنكيرُ يفتحُ البابَ لتأمّلِ المعنى على إطلاقه؛ فكلُّ مَن يُتّخذُ شفيعًا دون الله، سواء كان صنمًا، أو بشرًا، أو مخلوقًا آخرَ، يدخلُ تحت هذا الوصف، ممّا يبيّنُ شموليّةَ الخطاب، وزيفَ كلِّ شفيعٍ يُعبدُ من دون الله.

(1) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 264.
(2) السامرائي، معاني النحو: 1/ 40.

فضلًا عن أنّ جمعَ الكلمة يُبرزُ المفارقةَ؛ فالله سبحانه واحدٌ أحدٌ، في حين أنّ هؤلاء الشّفعاء المزعومين كُثُرٌ، ومع ذلك لا يملكون - مجتمعين - أيَّ نفعٍ أو قدرةٍ على الشّفاعة إلّا بإذن الله. وعليه: فالتّنكيرُ مع الجمع أفاد: كثرةَ الأنواع، مع قلّتها وحقارتِها المعنويّة، مع إفادة الإطلاقِ والتّعميم. مع ما في الجمع منَ الإشارة إلى تعزّزِهم بكثرة الشّفعاء، فليس شفيعًا واحدًا، فالكثرةُ تضمنُ حصولَ الشّفاعة التي اعتقدوها، وتُشْعِرُهم بالعِزّة التي ابتغَوها، كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾﴾ [مريم: 81].

من زيغِهم ظنُّهم أنّ تكثيرَ الشّفعاء يضمنُ الشّفاعةَ

نكتةُ فصلِ قوله: ﴿قُلْ﴾:

جملةُ: ﴿قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ بعد الإضرابِ والاستفهامِ الإنكاريِّ المشمولِ فيه في قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾، فكأنّ سائلًا سأل: (فما الجواب اللّائق عن حالهم تلك؟)، فأجيب: حريٌّ بهم أن يقال لهم: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾. وهو جوابٌ تقريريٌّ بحال شفعائِهم، وهو تعليلٌ ضِمْنيٌّ لطرح الإضرابِ والاستفهامِ الإنكاريِّ قبله. يتضمّنُ الاعراضَ عنهم والإشارةَ إلى سفولهم عنِ الفهم[1].

اتّخاذُ مَن لا يملكُ ولا يعقلُ شفيعًا أمارةُ انحطاطِ الفهم

دلالةُ التّعبير بفعل الأمر ﴿قُلْ﴾:

التّعبيرُ بفعل الأمر ﴿قُلْ﴾ في قوله: ﴿قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا﴾، ليس الغرضُ منه - فقط - توجيهَ الخطابِ للرّسول بإبلاغِهم وإفحامِهم؛ بل يُستفادُ منه كذلك إظهارُ الحجّة وتثبيتُ الحقّ عن طريق استحضارِ الجهةِ العليا التي هي مصدرُ الرّسول في التّلقّي ومرجِعُه في البيان. فاستخدامُ فعلِ الأمر ﴿قُلْ﴾ يجعل الخطابَ مباشرًا ومجاهرًا به وقاطعًا، فضلًا عن كونه مُبْرِزًا لأهميّةِ ما سيُقال. وفيه إشارةٌ إلى توظيف النّبيّ ﷺ توظيفًا مباشرًا

فعلُ القول يُعزّزُ لهجةَ التّحدّي والاستنكار لمعتقَدات أهلِ البوار

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 521.

فاعِلًا بذاتِه وشخصِه إلى الحوار الجدليّ البنّاءِ المواجِهِ مع قومِه، ففيه تجليةٌ لِتفاعل النّبيِّ ﷺ بنفسِه والتحامِه المباشر مع قومه بما يدلّ على نبوّته ورسالتِه، فـ﴿قُلْ﴾ تدلّ على أنّه يوحَى إليه من جهةٍ أعلى، لا تصرّفٌ له فيما تُمليه عليه، ولا تقوّلٌ له خارجَ البيان والحدِّ الذي ألزمتْه به، بما يثبتُ حياديّتَه وموضوعيّتَه وسلامةَ أغراضه منَ الهوى والانحياز، وهذا يُعزّزُ فسادَ معتقدِهم، وأحقيّةَ دعوتِه إلى التّوحيد الخالص والعبوديّةِ المستحقّةِ للّه وحده لا شريك له.

معنى الهمزةِ في: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ﴾:

الهمزةُ في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ﴾ لإنكار الواقع واستقباحِه، والتّوبيخِ عليه؛ أي: قل أتتّخذونهم شفعاءَ، ولو كانوا لا يملكون شيئًا منَ الأشياء، ولا يعقلونه فضلًا عن أن يملكوا الشّفاعةَ عند اللّه تعالى. أوِ الهمزةُ لإنكار الوقوع ونفيِه على أنّ المُراد بيانُ أنّ ما فعلوا من عبادة الأوثان ليس منِ اتّخاذ الشّفعاء في شيء؛ لعدم إمكانِ وقابليّةِ تلك الأوثان للشّفاعة أصلًا، لثبوت عجزِها التّامّ عن قابليّة المِلْك، فلا إرادةَ لها، وقابليّةِ العقل، فلا تمييزَ لها، فكيف بالشّفاعة عند اللّه! وعليه؛ فالتّقديرُ: أتتوهّمون صلاحيّتَهم للشّفاعة، ولو كانوا لا يملكون شيئًا منَ الأشياء[1].

العاجزُ عن قابليّة المِلكِ، والعقلِ لا يملك شفاعةً

ويصحُّ أن تفيد الهمزةُ التّقريرَ؛ لدخول همزةِ الاستفهام على واو العطف في: ﴿أَوَلَوْ﴾، وألفُ الاستفهام إذا دخلتْ على واو العطف أو فائه أحدثت معنى التّقرير[2]. كأنّه قيل: (أتستشفعون بهم ولو كانوا لا يملكون شيئًا)، فالتّقرير معناه إقرارُ الواقع، وهو يشتملُ على إنكار ذلك الواقع والتّوبيخ عليه كما في الوجه السّابق، فالغرضُ منَ التّقرير التّسجيلُ عليهم بالإنكار.

إقرارُ الواقعِ إنكارٌ له وتوبيخٌ عليه

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 257.
(2) ابن عطية، المُحرَّر الوجيز: 4/ 534.

معنَى الواو في: ﴿أَوَلَوْ﴾:

عـادةُ الكافر التّورّطُ بين المتناقضات، وهنا لا شفاعةَ لعاجز

الواوُ بعد همزةِ الاستفهام في قوله: ﴿أَوَلَوْ﴾ عاطفةٌ مدخولَها على محذوفٍ مناسبٍ للسّياق بعد همزة الاستفهام، وقد سبق تقديرُه على معنى: (أتتخذونهم شفعاءَ ولو كانوا..). ويصحُّ أن يجريَ المعنى على غير حذفٍ، أي: الواو عاطفةٌ ما بعدَها على ما قبْلَها من غير تقديرِ محذوفٍ[1]. والمعنى: أنّ اتّخاذ هؤلاء لأصنامهم شفعاءَ مقترنٌ بما يناقضُه منَ العجز التّامّ لتلك الأصنام عنِ التّملّك والتّعقّل، فجمعوا بذلك بين الشّيء ونقيضِه، وهذه عادةُ الكافر أنّه متورِّطٌ في التّناقض.

إظهارُ التّناقض في اتّخاذ العاجز شفيعًا أدعى إلى التّبكيت والتّحسير بالإشهاد على العبَثِ وقتَ التّلبّس بالفعل.

ويصحُّ أن تكون الواو حاليّةً[2]، على تقدير: أتتّخذونهم شفعاءَ حالَ كونِهم لا يملكون شيئًا ولا يعقلون. وفائدةُ الواو الحالية: إفادةُ أنَّ عدمَ مِلْكِهم شيئًا وعدمَ عقْلِهم ثابتٌ ومُتحقّقٌ قبل اتّخاذِهم شفعاءَ من قِبَلِ المشركين، فهذه الأوثانُ لا تملكُ شيئًا ولا تعقلُ شيئًا، سواء اتّخذتموها شفعاءَ أو لم تتّخذوها. وأيضًا: إفادةُ أنّ نفيَ المِلْك والعقل عنها مُزامنٌ لوقت اتّخاذِهم لها شفعاءَ، كأنّه قيل: اتّخذوهم شفعاءَ في الوقت الذي لا تملِك فيها شيئًا لكم ولا تعقلُ عنكم شيئًا من أغراضكم فيها، وهذا أدعى إلى تبكيتِهم وتحسيرِهم بإشهادهم على عبَثِهم وقتَ تلبُّسهم به ومعالجتِهم لهم وعنائِهم في سبيله[3]، ولذلك كانتِ الواو الحاليةُ أبلغَ في الدّلالة منَ الواو العاطفةِ، فالعاطفةُ تفيدُ مُجرّدَ الرّبط، بجمْعِ وضمِّ المتعاطفَين أحدِهما إلى الآخر، أمّا واوُ الحال فهي تُضيف إلى الجملة معنىً زائدًا وهو بيانُ

(1) ابن عُثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 312.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 264.
(3) السامرائي، معاني النحو: 2/ 297، 306.

هيئة الفاعل أوِ المفعول في زمن وقوعِ الفعل، فهذا البُعدُ البيانيُّ للكيفيّة والهيئةِ وتوصيفِ الحالة أثناءَ حدوث الفعل، يعمِّقُ وضوحَ الصّورة في عقل المُتلقّي أكثرَ وأدقَّ. وبهذا فهي أقوى في الإبلاغ عنِ التّفاصيل، وفائدتُها هنا: استنكارُ استمرار اتّخاذهم شفعاءَ لِمَنْ حالُه فقدانُ الأهليّة التّامّة للإرادة والتّمييز، فهو استنكارٌ ناشئ عن مدلول الواو الحاليّةِ في بيان الهيئةِ والحالِ التي تتنافر مع أفعالهم، وعلى الرّغم من ذلك يفعلون ما الحالُ ألْزَمُ إلى تركِهِ، وأدعى إلى التّبرّؤِ منه.

معنى: (لو) في: ﴿أَوَلَوْ﴾:

(لو) في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ﴾ شرطيّةٌ غيرُ امتناعيّة[1]؛ لأنّه لا يصحُّ أن يُقال: امتنع اتّخاذُهم لامتناع عدم الملكيّة والعقل؛ لأنّ عدمَ الملكيّة والعقل لأصنامهم - ثابتٌ وليس مُمْتَنِعًا. واتّخاذُهم شفعاءَ (وهو الجواب المحذوف) حاصلٌ منَ العابدين كذلك وليس ممتنعًا، فثبتَت الشّرطيّةُ على بابها من غير امتناعٍ، بلِ الجوابُ هنا مُمْتَنِعٌ في الوقوع، ومنكورٌ في الواقع مُستبْعَدٌ؛ لثبوت الشّرط وتحقّقِه، فكأنّه قال: (يمتنع كونُهم شفعاءَ لكم وقوعًا، ويَقبحُ اعتقادُكم ذلك فيهم واقعًا؛ لثبوت أنّهم لا يملكون شيئًا ولا يعقلون)، وفي ذلك منّ التّقبيح لهم والنّعي على عقولهم ما فيه.

انتفاءُ الملك والعقل عنِ الأصنام ثابتٌ ومُتحقّقٌ، وليس مُمتنعًا

نكتةُ التّعبير بـ(لو)، دون (إنْ):

لم يُقَلْ في السّياق الكريم: (إنْ كانوا لا يملكون شيئًا)؛ للدّلالة على تحقيق الاستهجان والنّكارةِ المفهومةِ منَ الشّرط والجزاء؛ فالاشتراط بـ(لو) هو أقصى وأبعدُ ما يمكنُ اشتراطُه؛ لترتيب الجوابِ عليه، وأمّا الاشتراطُ بـ(إن) فمحتملٌ مشكوكٌ فيه غالبًا، فحين يقول سبحانه: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ فإنّه

(لو) تعبّرُ عن أقصى درجاتِ الاستبعاد، في حين تتركُ (إن) احتمالًا

(1) السامرائي، معاني النحو: 4/ 89.

يخبرُ بذلك أنّ مضمون الشّرط، وهو انتفاءُ الملكيّة والعقل بالكليّة عن أصنامهم هو أبعثُ شيءٍ وأقصاه في حُجَجِ العقول وأكفُّ سببٍ لأيّ عاقلٍ في أنْ يمتنع عنِ اتّخاذِ مَنْ صِفَتُهُ كذلك شفيعًا، فيكونُ بهذا الاشتراط قدِ استوفى غايةَ الحُجج وأبعدَها وأقصاها، بما يحملُهم عنِ التّراجع عنِ اعتقادهم، ومع ذلك يتّخذونهم شفعاءَ، فالمجيءُ بـ(لو) دون غيرها، فيه استعظامٌ للشّرط وإبلاغٌ عن بُعدِه وعراقته واستقصائِه في تثبيت الحُجّة وتقريرِ البرهان عليهم[1].

نكتةُ حذفِ جواب (لو):

حُذف جوابُ (لو) في قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ﴾؛ للإيجاز وعدمِ التّكرار؛ لانفهامه منَ السّياق، والتّقديرُ: (يتّخذونهم شفعاءَ برغم ذلك)، ويصلحُ أن يكون حذفُ الجواب لغرضِ انفعالِ السّامع بتقديره الجوابَ من تلقاء نفسه، مع ما في ذلك منَ التّخفيف عليه وعدمِ الإثقال. وفي الحذف طيٌّ لموضعِ التّعريض بهم، استغناءً عنه بالتّعرّض لمعبوداتهم، فإنّ الإخبار عن كونها لا تملكُ شيئًا ولا تعقلُ، هو استغناءٌ بالفعلِ عن ردّ الفعل، لانهدام الثّاني واستيحاشه، بمجرّد تقرّرِ الأوّل وتوصيفه[2].

في الإخبار عن كون معبوداتهم لا تملكُ شيئًا ولا تعقلُ استغناءٌ عنِ التّعريض بهم

بلاغةُ الكنايةِ في نفي المِلك والعقل خاصّةً:

نفَى القرآن المِلكَ والعقلَ خاصّةً في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾؛ لأنّ عدمَ الملكيّة كنايةٌ عنِ الفقر التّامّ، وعدمُ العقل كنايةٌ عنِ انعدام الإدراك وانعدام التّمييز، فيلزمُ عنِ الأوّل: عجزُها عنِ النّفع والضّرر، ويلزمُ عنِ الثّاني: الانحجابُ التّام بينها وبين عابديها، فلا تسمعُهم إذا دَعوا، ولا تنفعلُ لهم إذا احتاجوا إليها، فضلًا عن أن تُلبّيَ أو تستجيبَ! وإذا كانت كذلك، فهي غيرُ

انعدامُ التّمييز والإدراك فقرٌ مُطلقٌ يستوجبُ انعدامَ الصّلاحيّة للشّفاعة

(1) السامرائي، معاني النحو: 4/ 90، 91.
(2) الخطيب، التفصيل: 25/ 24.

صالحةٍ للشّفاعة أصلًا؛ إذ كيف يستشفِعون بمَنْ وصفُه العجزُ والفقرُ والانحجابُ وعدمُ الانفعال، فالتّركيبُ مُتضمّنٌ كذلك للتّعريض بهم والنّعي عليهم بالحماقة والسّفه؛ لأنّه لا يعبأ بمَنْ وصفُه كذلك إلّا الأحمقُ الذي لا مُخّ له.

نكتةُ تقديمِ نفي الملك على نفي العقل عنهم:

الملكُ أساسُ الشّفاعة

تقديمُ نفي الملك على نفي العقل في قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ لتوقّف الاستجداءِ في الشّفاعة على منفعةِ المِلك، وهو الجاهُ، فامتلاكُ الشّافع للجاه محفِّزٌ لتحصيل الشّفاعة وقبولِها، بخلافِ العقل، فلا تتوقّفُ الشّفاعة عليه، فقد يُستَشفَعُ بمن يملِك؛ لِوسْعه في المِلك، وإن كان غيرَ ذي وُسْعٍ في العقل، كالصّغير الذي لا يدركُ، لكنّه لثروته يُستشفَع باسمِه، وكالأحمق الذي لا يعقلُ، لكنّه لأجْل أملاكه يُستجدَى بما مَلَك، فلِمَكانِ المِلْك ومُكْنَتِه ونفاذِه في الشّفاعة قدّمَه.

دلالةُ تنكيرِ ﴿شَيْـًٔا﴾ في سياق النّفي:

العمومُ الذي أفاده التّنكير ينفي أيَّ صلاحيّة للشّفاعة أوِ العبادة

تنكيرُ لفظِ ﴿شَيْـًٔا﴾ في: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا﴾، أفاد عمومَ كلّ ما يُمْلَك، فيدخلُ في عمومه جميعُ أنواع الشّفاعة، ولذلك عدلَ منَ الخصوص إلى العموم، فلم يقل: (لا يملكون الشّفاعة)، بلِ استغرق في نفي الملكيّةِ عنهم بالكليّة؛ ليتحقّق عدمُ صلاحيّتِهم للشّفاعة فضلًا عن صلاحيّتِهم للعبادة من كلّ وجه[1]؛ ليدلّ على أنّ هذه الأصنامَ لا تفيدُ شيئًا أبدًا، لا تشفعُ ولا تدفعُ، وهي قد سُلبتِ الشّفاعةَ لدخولها في العموم، يعني: لا يملكون الشّفاعةِ ولا غيرها[2].

دلالةُ التّعبير بالمضارع:

عبّر بالمضارع في: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾؛ لينفي طروءَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 27.
(2) ابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 311.

ذلك عليهم في أي وقت، فالمضارعة؛ لاستمرار نفيِ ذلك عنهم، كأنّه قيل: (لا يملكون شيئًا، لا الآن، ولا بعدَ ذلك)[1].

موقعُ جملةِ: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾:

قولُه تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ في موقع الاستئناف البيانيِّ بعد استهجانِ طلب الشّفاعة ممّا لا يستأهلُها؛ لعجزه التّامّ. فكأنّ سائلًا سأل: (فلِمَنْ ومِمَّنْ تكون الشّفاعة إذن؟) فأجيب: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾، أي: إذْنًا لِمَن يشفعُ، وإجازةً إذا شفَع. ويصحُّ أنْ تكون استئنافيّةً[2]؛ لتقرير استحقاقِ الشّفاعة لله وحده - استقلالًا عمّا قبلها، وإجراءُ الجملة على الاستئناف المستقلّ أمْكَنُ في تجريد ساحة الرّبّ سبحانه عنِ المُقارنة مع أدنياء خلْقِه. فإنّ صفاتِ الله واستحقاقاتِه منَ الشّفاعة وغيرها مُقرَّرَةٌ له سبحانه، وإنْ آمن مَنْ آمن، أو كفر مَنْ كفر، فلا تحتاجُ تلك الجملةُ في تقريرها إلى البناء على ما قبلها كما في وجْه الاستئناف البيانيِّ.

تأكيدُ استحقاق الشّفاعة لله وحده

معنى اللّام في قوله: ﴿لِّلَّهِ﴾:

اللّام في قوله: ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ لامُ الاختصاص والملك والاستحقاق[3]. أي: لله الشّفاعةُ اختصاصًا به، ومِلْكًا مُسْتحقًّا له، فهو وحده الذي يملِك منحَها لمَنْ شاء ورضي، فلا يشفع أحدٌ إليه إلّا بإذنه، وفي هذا ردٌّ على الكفار في قولهم: إنّ الأصنام تشفعُ لهم[4].

الشّفاعة ملكٌ خاصٌّ لله وحده، لا ينازعُه أحدٌ فيها

دلالةُ تقديم شِبهِ الجملة في: ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾:

تقديمُ الخبر المجرور على المبتدأ في قوله: ﴿لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾؛ لإفادة الحصر، أي: لله وحده الشّفاعةُ، ليس لسواه فيها مِنْ شيء، ولا لغيره فيها صلاحيةٌ وولايةٌ[5].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 521.
(2) الخطيب، التفصيل: 24/ 26.
(3) القونوي، حاشية القونوي: 16/ 540.
(4) ابن جزي، التسهيل: 2/ 222.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 28.

موقعُ قوله: ﴿جَمِيعًا﴾ وأثرُه في البيان:

كلُّ أنواعِ الشّفاعة وأصنافِها ملك لله وحده

قولُه: ﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من قوله: ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ مفيدةٌ للاستغراق، أي لا يشذّ جزئيٌّ من جزئيّات حقيقةِ الشّفاعةِ عن كونه ملكًا لله، وقد تأكّد بلازمِ هذه الحال ما دلّ عليه الحصرُ المستفادُ من تقديم الخبر مِن انتفاءِ أن يكون شيءٌ منَ الشّفاعة لغير الله[1].

نكتةُ توكيدِ المُفردِ بالمؤكّد الجمعيّ:

الإفرادُ في المصدر يُظهرُ عموميّة المعنى

قولُه: ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾، معناه: الشّفاعةُ كلُّها مجتمِعةٌ لله وحده، وأكّد المفردَ ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ بـ﴿جَمِيعًا﴾ وهو لتأكيد الجمع؛ لأنّ الشّفاعة مصدرٌ، فيصدقُ على الواحد والاثنين والجماعة[2]. ولم يَقُلْ: (الشّفاعة كلّها)؛ لأنّ استغراقَ (كلّ) مُستفادٌ من (ال) في: ﴿ٱلشَّفَٰعَةُ﴾، فأفاد التّأكيدُ بـ﴿جَمِيعًا﴾ معنىً أوسعَ، وهو العمومُ الإحاطيُّ على سبيل الاجتماع، فيؤولُ معنى التّركيب: (كلّ الشّفاعةِ مجتمِعةٌ لله)، فوقع العمومُ المُستفادُ على سبيل الانفراد؛ لقيام (ال) مقام (كلّ)، وعلى سبيل الاجتماع؛ لدلالة ﴿جَمِيعًا﴾، فكلّ فردٍ من أفراد الشّفاعة لله، والشّفاعةُ كلُّها مجتمعةٌ لله. وهذا منَ التّجريد العقيديّ الخالص[3].

موقعُ جملة: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾:

تعليلُ استحقاقِ الشّفاعة بالنسبة لله وحده

جملةُ: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ، جوابًا عن سؤالٍ ذهنيٍّ تقديرُه: (لِمَ كانت له الشّفاعةُ جميعا)، فأجيب بما يتضمّن تعليلَ انفراده سبحانه بالشّفاعة، وهو قولُه: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ كأنّه قيل: (ذلك؛ لإنّ الله له ملك السماوات والأرض). فالجملة تعليليّةٌ كذلك[4].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 28.
(2) الشوكاني، فتح القدير: 4/ 467.
(3) السامرائي، معاني النحو: 1/ 115، 4/ 145.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 265، وصافي، الجدول: 12/ 191.

نكتةُ التّعليل بالمُلك في: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ﴾:

إثباتُ الملك لله، ونفيُه عمّا سواه أبــرزَ عـظـمـةَ الألوهيّة

التّعليل بالملك في قوله: ﴿لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ فيه طباقٌ بالسّلب مع قوله: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا﴾، فنفى الملكَ عن معبوداتِهم، ثمّ أثبتَه لنفسه، وأضاف ملكَه إلى السّماوات والأرض؛ ولم يثبتْه على غرار نفي الملك، بأن يُقال: (له ملك كلّ شيء)، كما قال: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا﴾؛ لأنّ النّفي فيه إزاحةٌ وتجريدٌ كلّيٌّ، فيقع عموميًّا في التّصوّر أنّه لا مُلك لهم البتّةَ بوجهٍ. ولكنّه في طرَف الإيجاب حيث يثبتُ الملك لله سبحانه، فإنّه أراد إثباتَه على وجهٍ منَ التّصوّر عظيمٍ؛ لإظهار التّفاوت المُبين بين مَن يملكُ ومَن لا يملكُ، ثمّ إضفاءِ العظمة على موضوعِ المُلْكِ الذي يجعله عنوانًا ودليلًا على امتلاك ما سواه، ولذلك قال: ﴿مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾، فمُلكُ السّماوات والأرض لا عِدل له، ومَن يملكُهما فقد مَلَكَ العالَمَ؛ لأنّه لا يتحقّق ملكُهما إلّا بامتلاك ما سواهما، فحيازةُ الشّيء الأعظم، تستلزمُ حيازةَ ما دونَه، فإذا كان قد ملَكَ السّماواتِ والأرض، فقد مَلَك وقهَر معبوداتهم التي لا تملك شيئًا، وقد ملكَهم أنفسَهَم وقهرهم، وإذا كان ذلك كذلك، فقد وجب انقيادُهم له؛ لانقيادِ ما أكبرُ منهم ومن معبوداتهم في الخلْق والأمر، وهو السّماوات والأرض! فكان في إضافة الملك إلى السّماوات والأرض تعيينٌ ونصٌّ على عظمةِ المُلْكِ بمثالٍ يُقاسُ عليه، ليتحرّر به الاستدلالُ، ويتقوّمَ به البرهانُ.

مُلك السّماوات والأرض مختصٌّ بـالـلـه تـعـالى ولا يدّعيه أحدٌ مطلقًا

وخصَّ السّماواتِ والأرضَ، دون غيرهما؛ لأنّه لا أحدَ ينازعُ في امتلاكهما دون الله، فقد يدّعي أحدٌ ملكَ البلاد والمدائن، ولا يدّعي أحدٌ أبدًا ملكَ السّماوات والأرض. فملك السّماوات والأرض كنايةٌ عن مُلْك العالَم، وهو كلُّ ما سوى الله سبحانه[1].

(1) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 265.

معنى اللّام في ﴿لَّهُۥ﴾:

اللّام في: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، كاللّام في: ﴿لِلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾، للاستحقاق والمِلْك والاختصاص[1]. وتقديمُها أفاد الحصْرَ، أي: له وحده مُلْكُ ذلك لا شريكَ له.

علّةُ وصلِ جملةِ: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾:

جملةُ: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ عطفٌ على جملة: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، كأنّه جمعٌ بين ملك الحياة الدّنيا وملكِ الآخرة. ويصحُّ أن يكون معطوفًا على: ﴿لِلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾؛ ليجمع بين إثبات الشّفاعةِ له سبحانه في الأولى والآخرة[2].

الجمعُ بين ملك الله في الدّنيا والآخرة يوضّحُ العلاقةَ بين الشّفاعة والمرجع

بلاغةُ الكنايةِ في جملة الفاصلة:

قولُه: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ كنايةٌ عن مالكيّة الآخرةِ التي فيها معظمُ نفعِ الشّفاعة، وإيماءٌ إلى انقطاعِ الملك الصّوريّ عمّا سواه ﷻ. وإشارةٌ إلى إثبات البعث، وإلى أنّه لا يشفع أحدٌ عند الله بعد الحشر إلّا بإذنه سبحانه. وتهديدٌ لهم بعدم الإفلات منَ الجزاء على اتّخاذهم الشّفعاءَ من دون الله، كأنّه قيل: ثمّ إليه تُرجعون فتعلمون أنّهم لا يشفعون لكم ويخيبُ سعيُكم في عبادتهم[3].

التّهديدُ بالتّبعات الأخرويّةِ في سياق إثباتِ البعث، وانقطاعِ الملك عن غيرِ الله

معنى: ﴿ثُمَّ﴾:

﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ للتّراخي الرُّتبي بعد قوله: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ لأنّ مضمون: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ أنّ لله ملكَ الآخرة كما كان له ملكُ الدنيا، وملكُ الآخرة أعظمُ في المنزلة وأوسعُ وأبقى[4]. ويصحُّ أن تكون ﴿ثُمَّ﴾ للتّراخي الزّمني؛ لتأخّرِ اليوم الآخر الذي فيه المرجِعُ[5].

الرّجوعُ إلى الله أعظمُ موازنةً بملك السّماوات والأرض

(1) القونوي، حاشية القونوي: 16/ 540.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 265.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 265، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 28.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 28.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 28.

نكتةُ تقديمِ شبه الجملة: ﴿إِلَيْهِ﴾:

تقديمُ شبهِ الجملة في قوله: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ للاعتناء والحصر، ورعايةِ الفاصلة، أي: إليه وحده الرّجوعُ، لا إلى غيره[1].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 522.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 50 ، 822 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-81-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 50 : المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-81-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1291842 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»